

أثر المرونة المالية في الربحية دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية  
الخاصة للفترة من (٢٠١٥-٢٠٢٠)

الباحث: ماهر مناع عبيد الحوري  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

أ.م.د. زهراء احمد النعيمي  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

The impact of financial flexibility on profitability, a study  
analyzed in a sample of Iraqi private banks for the  
period from (٢٠١٥-٢٠٢٠)

Assistant Prof. Zahraa Ahmed  
Al Nuaimi  
Faculty of Administration and  
Economics  
University of Al Mosul

Researcher: Maher Manna Obaid  
Al-Houri  
Faculty of Administration and  
Economics  
University of Al Mosul

تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/١٠/٣١

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/١٠/٤

## المستخلص

تساهم المصارف الخاصة العراقية في تطوير القطاع المصرفي العراقي وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة وبالتالي المساهمة في تطوير كفاءة القطاع المصرفي العراقي، لذلك فإن دراسة المرونة المالية للمصارف الخاصة العراقية يعتبر ذات اهمية كبيرة لاختبار مرونة المصارف الخاصة العراقية وتطورها، اذ يهدف البحث لاختبار أثر المرونة المالية في الربحية لعدد من المصارف العراقية الخاصة، اذ شملت العينة عدد من المصارف والبالغ عددها (٩) مصارف عراقية خاصة للمدة من (٢٠١٥-٢٠٢٠). أذ تم اختبار فرضيات البحث باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال برنامج (Eviews 10)، وقد توصل البحث الى أنه يوجد أثر معنوي للمرونة المالية في الربحية متمثلة بالمؤشرات (معدل العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات، ومعدل العائد على الودائع، ومعدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف). كما قدم البحث العديد من المقترحات كان ابرزها: يتوجب على المصارف التي تمتلك مرونة مالية عالية استغلال تلك المرونة وعدم الإفراط بها من خلال تكديس مصادر الأموال لأغراض دعم السيولة بعيداً عن منح الائتمان والقيام بالاستثمارات مما يؤدي إلى الإضرار بالربحية لأن العلاقة بين الاثنين عكسية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات المرونة المالية، المرونة المالية، الربحية المصرفية

## Abstract

The Iraqi private banks contribute to the development of the Iraqi banking sector and the provision of modern banking services, thus contributing to the development of the efficiency of the Iraqi banking sector. Therefore, the study of the financial flexibility of Iraqi private banks is of great importance to test the flexibility and development of Iraqi private banks, as the research aims to test the impact of financial flexibility in The profitability of a number of Iraqi private banks, as the sample included a number of banks, which numbered (9) private Iraqi banks for the period from (2015-2020). The research hypotheses were tested using a multiple linear regression model through the program (Eviews 10), and the research found that there is a significant effect of financial flexibility on profitability represented by the indicators (the rate of return on equity and the return on assets, the rate of return on deposits, and the rate of return on The research also presented many proposals, the most prominent of which were: Banks that have high financial flexibility should take advantage of that flexibility and not exaggerate it by accumulating sources of funds for the purposes of supporting liquidity away from granting credit and making investments,

which leads to harming profitability because the relationship between The two are opposite.

**Keywords: Strategies of financial flexibility, financial flexibility, banking profitability**

## المقدمة

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي شهدت جهوداً كبيرة لإصلاحه وتحديثه وقد ساهمت الإصلاحات الكبيرة في تطوير هذا القطاع من نواحي عديدة، بهدف تحقيق قطاع مصرفي كفوء ومتطور، وتساهم المرونة المالية في التأثير في القرارات المالية ومقابلة كافة التحديات التي تؤثر على أداء المصارف التجارية وتحقيق أفضل الأرباح، مما يساهم في تحقيق قطاع مصرفي كفوء ومتطور قادر على اجتياز أغلب الالتزامات، ويتناول البحث موضوع المرونة المالية التي تشير إلى قدرة المصرف على الاستفادة من التعامل مع الأحداث الإيجابية ومجابهة الأحداث السلبية و استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وأثرها في الربحية المصرفية في القطاع المصرفي العراقي الخاص لاختبار المرونة المالية للمصارف الخاصة العراقية وأثرها على ربحيتها وبالتالي مساهمة المرونة المالية في تطوير ربحية المصارف الخاصة العراقية.

## المبحث الأول

### المنهجية العلمية للبحث

جاءت منهجية البحث مقسمةً إلى الفقرات الآتية:

**أولاً. مشكلة البحث:** أن جميع القرارات المالية المتخذة في المصارف لها أهمية كبيرة وذلك لما لها من تأثير كبير على حالة المصرف ومستقبله وتحقيق أهدافه وطالما ان جميع القرارات المتخذة تصب في بوتقة واحدة وهي تعظيم ارباح المصرف وتحسين اداءه ، وأن المرونة المالية هي المحدد الاساس لقرارات المصرف وان الربحية هي احد اهداف المصرف واكثرها اهمية لذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة بشكل دقيق في التساؤل الآتي: هل للمرونة المالية أثر في الربحية المصرفية للمصارف الخاصة العراقية عينة البحث ؟

**ثانياً. أهمية البحث:** تأتي أهمية البحث من أهمية المتغيرات المبحوثة والمتمثلة بالمرونة المالية كمتغير (مستقل) والربحية المصرفية كمتغير (تابع) وتتمثل تلك الأهمية بالآتي:

- ١- تتنبق أهمية البحث من أهمية المرونة المالية للقيادات الادارية في المصارف والمؤسسات الهادفة للربح في اتخاذ القرارات المالية التي تنعكس على الاداء بشكل عام.
- ٢- يكتسب البحث اهميته من خلال تحديد أثر المرونة المالية على الربحية للمصارف العراقية الخاصة المبحوثة.

**ثالثاً. هدف البحث:** للبحث عدد من الاهداف التي يسعى الى تحقيقها وهي:

١. بناء إطار توصيفي للمتغيرات المبحوثة والمتمثلة بالمرونة المالية والربحية معتمداً في ذلك على الجهود المعرفية التي أطرت متغيرات البحث .
٢. اختبار أثر المرونة المالية كمتغير (مفسر) على الربحية المصرفية كمتغير (تابع) للمصارف المبحوثة.

**رابعاً. فرضية البحث:** تتمثل فرضية البحث في الافتراض الآتي:

- ١- وجود تأثير معنوي للمرونة المالية على الربحية في المصارف الخاصة العراقية .

**خامساً. مجتمع البحث وعينته:** تم اختيار القطاع المصرفي العراقي لأجراء البحث إذ تم أخذ (٩) مصارف عراقية خاصة كعينة للبحث من اجمالي (٢٤) مصرف عراقي خاص وذلك لتوفر بياناتها في سوق العراق للأوراق المالية على امتداد فترة الدراسة.

## المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للبحث

**المحور الأول: المرونة المالية (المفاهيم، الاستراتيجيات، والمقاييس).**

**أولاً. مفاهيم المرونة المالية:** يعد موضوع المرونة المالية من الموضوعات التي لقيت اهتمام كبير في الادارة المعاصرة وفي الفكر المالي الحديث، اذا تعد محط اهتمام العديد من الكتاب والباحثين، إذ جاءت تعريفات المرونة المالية وفقاً لتوجهاتهم ومن جوانب متعددة إذ تباينت تعريفاتها واختلفت وفقاً لتوجهات الباحثين واهتماماتهم فهناك من عرفها وفقاً لأهميتها بوصفها ديون لم يتم استغلالها، إذ بين بعض الكتاب في دراساتهم أن الادارة المالية في المصرف والتي تمتلك رافعة مالية مثالية على المدى الطويل يمكن الاستفادة منها عندما تتاح فرص استثمارية تحقق ارباح عالية، من هذا المنطلق يشير مفهوم المرونة المالية الى القدرة التي تمتلكها ادارة المصرف في الوصول الى مصادر التمويل المناسبة بأقل التكاليف والاستجابة السريعة للتغيرات غير المتوقعة التي تحدث في البيئة واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة بالشكل الامثل والذي يحقق اعلى الارباح (Denis,2011,31).

وهناك من أعطى مفهوماً للمرونة المالية من بعد الهيكل التمويلي على أنها السهولة التي يمكن للمصرف من خلالها تمويل نقص التدفق النقدي، فهي الأموال المتاحة للمصرف مما يحسن قدرة المصرف على أداء العمليات المستقبلية واحتياجات الاستثمار وفرص النمو فهي استراتيجية مالية فعالة (Mighani,2010,5) & (Rudiger, et al, 2020,2).

وينصب رأي كل من (Gamba & Triantis, 2007) على ان المرونة المالية تشير الى امكانية المصرف وقدرته على إعادة هيكلة موارد المالية والوصول إليها بأقل التكاليف، فعندما تكون اسواق رأس المال مثالية فلن تكون هناك حاجة للمرونة المالية إذ لا توجد حاجة للتحوط والاستعداد للطوارئ المستقبلية (Gamba & Triantis, 2007, 2).

وهناك مفاهيم اخرى للمرونة المالية انبثقت من أهميتها في تشخيص مصادر التمويل المناسبة على أنها العامل المحدد الأكثر أهمية لقرارات هيكل رأس مال المصرف (Graham & Harvey, 2001, 98).

فمفهوم المرونة المالية من وجهة نظر (Bancel & Mittoo, 2011) تشير الى قدرة المصرف على الاستفادة من التعامل مع الصدمة الايجابية والسلبية في مجموعة الفرص الاستثمارية المتاحة (Bancel & Mittoo, 2011, 180).

إذاً المرونة المالية مفهوم متعدد الابعاد يتطلب التنوع والتغيير والابتكار لتحقيق الاستقرار والميزة التنافسية المستدامة والقدرات المالية، التي قد تتطور بمرور الوقت (Shah, et al, 2014, 703).

وفقاً لما سبق نستطيع أن نعرف المرونة المالية على أنها الآلية التي يتبعها المصرف لمقابلة الاحداث المختلفة التي يمر بها المصرف فهي اذاً هامش الأمان والخط الدفاعي ضد الاحداث السيئة، ومصدر القوة والدعم لاستغلال الظروف الايجابية والفرص المتاحة فهي الموجه الأساس لمختلف القرارات المتخذة في المصرف.

**ثانياً. استراتيجيات المرونة المالي:** بما أن المرونة المالية تعد من العوامل المؤثرة على قرارات هيكل رأس المال، واحد طرائق المعالجة للأزمات المختلفة فإن المصارف التجارية تحاول تحقيق المرونة المالية بعدة وسائل مختلفة ومن هذه الوسائل سياسات هيكل رأس المال وإدارة النقدية، إذ اثبتت الدراسات أن المرونة المالية وجدت من خلال مستويات الرفع المالي المنخفضة واحتياطات نقدية كبيرة غير مستغلة مما يسمح للمصرف بسهولة الوصول إلى الأسواق المالية في حالة وجود فرص استثمارية متاحة، كما يزداد، ايضاً دور المرونة المالية وأهميتها في حالة عدم تماثل المعلومات وزيادة مشكلة الوكالة وكذلك لتنفيذ الاستثمارات التي تحقق ارباحاً عالية (الجبوري، ٢٠١٨، ٤٧).

ويوضح (Wara, 2015) بأن المرونة المالية تأتي من مصادر داخلية وأخرى خارجية للأموال، فإن المصادر الداخلية لرأس المال هي الاحتياطات النقدية التي يحتفظ بها المصرف، أما مصادر رأس المال الخارجية هي التمويل بالدين، وأيضاً هناك بعض المصادر الأخرى التي تعزز المرونة

المالية كالتدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات المصرف التشغيلية، وبيع الموجودات التي تحقق سيولة نقدية عند الحاجة، فالمصارف المرنة مالياً تستطيع أن تتجاوز الأزمات المالية و تعوض نقص التدفق النقدي واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، أما المصارف التي تعاني من انخفاض في مرونتها المالية تكون أكثر عرضة للصدمات الخارجية المفاجئة ونقص التدفق النقدي وانخفاض في الأداء المالي (Wara, 2015, 51).

وأشار (Vaana, 2011, 11) في دراسته الى وجود نوعين من الاستراتيجيات التي تمكن المصارف من الوصول إلى المرونة المالية وهي كالاتي:

**١- اعتماد هيكل رأس مال محافظ:** إن استراتيجية رأس المال المحافظ يقصد بها الاعتماد بشكل كبير على التمويل الداخلي فوفقاً لهذه الاستراتيجية هو عدم اعتماد المصرف على التمويل الخارجي في تمويل الاستثمارات إنما يتم الاعتماد بشكل كبير واساسي على التمويل الداخلي في تمويل الفرص الاستثمارية، ولا ينبغي للمصارف تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها من خلال الديون؛ لان ذلك سيزيد من المخاطر ولاسيما عندما يجتاز الدين المستوى المعقول وعدم تحقيق عوائد تفوق تكلفة الديون والتعرض لمخاطر الضائقة المالية وعدم القدرة على تمويل الفرص الاستثمارية الواعدة، فعدم الاعتماد على التمويل الخارجي والحفاظ على مستوى منخفض من الرفع المالي والاعتماد على التمويل الداخلي يمكن أن يمنع تلك التكاليف المذكورة ويعزز من قدرة المصرف على تمويل الفرص الاستثمارية المرتقبة، لهذا فإن اعتماد هيكل رأس مال محافظ ينتج عنه مرونة مالية؛ وذلك نتيجة توافر الاموال الداخلية بشكل كبير التي تجعل تمويل الاستثمارات بشكل أسهل والصمود امام الصدمات التي يتعرض لها المصرف ، وأيضاً الدور الكبير في حماية حقوق ملكية المساهمين في المصرف من الهبوط لأن هناك مدفوعات ملزم بدفعها المصرف لمقدمي رأس المال كما هو الحال مع مقدمي رأس المال المقترض، كما أن الاعتماد أيضاً على رأس مال محافظ يحقق مرونة مالية أكبر للمصرف التي تسهل من سرعة الحصول على الأموال الخارجية بأقل التكاليف عندما تتوفر فرص استثمارية أو تعرض المصرف إلى صدمات التدفق النقدي السلبية (Vaana, 2011, 11).

**٢- الحد من تقلبات التدفقات النقدية:** تسعى المصارف إلى تحقيق المرونة المالية؛ وذلك من خلال الحد من تقلبات التدفقات النقدية ويتم ذلك عندما يقوم المصرف بنقل المخاطرة والاعتماد على نمط دخل ثابت، إذ إن اعتماد المصارف على هذه الاستراتيجية يؤدي إلى تقليل تكاليف الضائقة المالية والتقليل من احتمالية عدم القدرة على تمويل الفرص الاستثمارية عندما تواجه صدمات سلبية في التدفقات النقدية بتكلفة أدنى من تكلفة إصدار الأسهم (Vaana, 2011, 11).

إن اعتماد أي من الاستراتيجيتين أعلاه يؤدي إلى زياد المرونة المالية الذي من شأنه يؤدي إلى تحسين أداء المصرف وقدرته على اجتياز الأزمات المالية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة، وذلك أن الاعتماد على رأس مال محافظ من شأنه أن يمنح المصرف السهولة في الحصول على الأموال بتكاليف منخفضة مستقبلاً، كما أن الحد من التقلبات في التدفقات النقدية يتم عن طريق استخدام عقود المشتقات التي تعد من الأدوات التي تزيد من مستويات التدفق النقدي وبذلك تجعل إدارة المصرف ذات مرونة كبيرة من الناحية المالية.

**ثالثاً. مقياس المرونة المالية:** تقاس المرونة المالية وفق المؤشرات الآتية:

١- نسبة الرافعة المالية (**Leverage ratio**): ينطلق مؤشر الرافعة المالية من مبدأ أن المصارف تعتمد بشكل كبير على الديون (**Debt**) في هيكلها التمويلي بهدف زيادة العائد على حق الملكية؛ وذلك لأن الديون تعد مصدراً منخفض التكلفة نسبياً للتمويل مقارنة مع التمويل بالأسهم العادية فهي تمنح المصرف ميزة الوفر الضريبي (علي، ٢٠٠٨، ٢٤١).

فالوفر الضريبي الذي ينتج عن الرافعة المالية يحقق بدورة المزيد من الأرباح التي يستفيد منها اصحاب المصرف في القيام بالاستثمارات المختلفة؛ لذا فهي تعتمد على الاقتراض لتمويل العمليات الاستثمارية في المصرف الذي نتج عنه تحقيق الأرباح التي تؤدي بدورها إلى زيادة العوائد على حق الملكية وفي النهاية زيادة أرباح الملاك، ويمكن زيادة درجة الرافعة المالية بأحد الطريقتين استخدام مصادر التمويل الخارجي أو استخدام الأدوات المالية مثل الخيارات المالية والعقود الآجلة (الشيخ، ٢٠٠٨، ٥٢).

وهناك العديد من النسب التي تستخدم لقياس الرافعة المالية وهي:

- **نسبة مضاعف حق الملكي (Equity multiplier ratio):** تمثل نسبة مضاعف حق الملكية المساهمة الفعلية لحق الملكية في تمويل الموجودات التي يمتلكها المصرف ويستند المؤشر بحسابه على المعادلة الآتية (الموسوي و الخفاجي، ٢٠٢٠، ٩):

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{صافي حق الملكية}} \times 100 \dots (1)$$

٢- **نسبة السيولة (Liquidity Ratio):** تعرف "السيولة" بأنها قدرة المصرف على مواجهة سحبائ الزبائن للودائع وكذلك مواجهة الالتزامات المستحقة والطلب على القروض المختلفة دون تأخير، وتعد السيولة إحدى الأهداف الرئيسية للمصارف، التي تتعارض مع الهدف الاساس للمصرف المتمثل بتحقيق أقصى ربح في مستوى معين من الأمان ، فهي إذاً تعد أحد القيود لتحقيق الهدف الاساس فليس أمام المصرف سوى الموازنة بين الربحية والسيولة في إدارة

الموجودات والمطلوبات الخاصة به؛ لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف الا في ضوء استحقاقات الالتزامات (عبدالرحيم ، ٢٠١٨ ، ١١). وتقاس السيولة من خلال مؤشرات عدة وهي:

١- **نسبة الرصيد النقدي (Monetary Fund Ratio):** تقيس هذه النسبة مقدار السيولة في المصارف ، ويعبر المؤشر عن الحجم النقدي الذي يملكه المصرف والذي يكون بصور مختلفة (الاموال النقدية وشبه النقدية) التي بحوزته وتكون سيولة له للوفاء بالتزامات التي عليه وممارسة نشاطاته المتنوعة، ويتم حساب هذه نسبة كالآتي:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد لدى المصرف المركزي} + \text{النقد في الصندوق} + \text{سائلا ارصدة اخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \dots (3)$$

وتشير (الودائع وما في حكمها) في المعادلة اعلاه إلى المطلوبات جميعها ماعدا رأس المال الممتلك، (قدوري و ابو حمد، ٢٠٠٥، ٢٣٩).

ب- **نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserves Ratio):** وهي من أهم مؤشرات قياس السيولة للمصارف، إذ إن المصارف تحتفظ باحتياطيات قانونية لدى البنك المركزي بنسب معينة بدون فوائد، يحددها البنك المركزي تقتطع من الودائع التي بحوزتها، وان هذه النسب ليست ثابتة إذ تكون عرضة للتغير المستمر حسب الظروف الاقتصادية العامة للبلد، وكلما كانت النسبة هذه كبيرة دل ذلك على قدرة المصرف وامكانيته العالية في الوفاء بالتزامات المالية التي عليه وتجاوزه الأزمات المختلفة التي يتعرض لها، وان هذه النسبة مختلفة من بلد لآخر حسب سياسة المصرف المركزي وتوجيهاته إذ تتراوح من (٢٠-٣٥%) وتحسب وفقاً للمعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩، ٨):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الرصيد النقدي لدى المصرف المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \dots (5)$$

### المحور الثاني. الربحية (المفاهيم، الاهمية، والمقاييس).

أولاً. **مفاهيم الربحية:** تعرف الربحية المصرفية على أنها الفرق بين مبلغ الربح الذي تم الحصول عليه من الموجودات ومصرف المطلوبات، أو بصيغة أخرى هي العلاقة بين الايرادات والتكاليف التي انشأت باستخدام موجودات المصرف الحالية والثابتة في الأنشطة التشغيلية (Güngör,2007,42).

ويذكر (Cheryta,et al (٢٠١٧) بأن الربحية هي قدرة المصرف على جني الأرباح في المستقبل، وفقاً لهذا التعريف تعد الربحية مؤشراً على نجاح عمل المصرف، وكذلك فان نسبة الربحية المصرفية تعد من المؤشرات المهمة جداً للمستثمرين، لقياس قدرة المصرف على جني الأرباح الصافية المتعلقة بتوزيعات الأرباح ، وإن زيادة الربحية في المصرف تعني زيادة في صافي ربح

المصرف المعني، ويمكن أن تكون زيادة صافي الربح مؤشراً على أن قيمة المصرف تزداد ايضاً، لأن زيادة صافي أرباح المصرف تعني ارتفاع سعر السهم (Cheryta,et al,2017,24).

إن استخدام مصطلح الربح والربحية بشكل متبادل جعل الكثيرين يخلطون في المعنى الا أن حقيقة الامر يوجد فرقاً في المعنى بين المصطلحين، إذ إن مصطلح الربح يعد مفهوماً مطلقاً في حين أن الربحية تعد مفهوماً نسبياً، فالربح يشير إلى الدخل الاجمالي الذي حصل عليه المصرف خلال مدة زمنية معينة، أما الربحية فهي مصطلح اشمل بمفهومة اذ تشير الى الربح فضلاً عن اضافة بعض بنود (الميزانية او قائمة الدخل) كما أن الربحية تقوم بقياس كفاءة المصرف التشغيلية وتمكن الاطراف المستفيدة التي ترغب بالاستثمار في المصرف لها بالاهتمام بزيادة هذه الكفاءة ومتابعتها، وكفاءة المصرف التشغيلية تعني قدرة المصرف على تحقيق عائد كافي للملاك والمقرضين والعاملين (Abdel Hamid& Bandar,2017,7).

**ثانياً. أهمية الربحية المصرفية:** لاشك أن تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيس لأي مصرف تجاري، وتبرز هذه الأهمية من خلال الآتي (ابو زعيتر، 2006، ٧٢-٧٣) و (الطائي و عبدالهادي، ٢٠١٣، ١٩٢):

١- إن لهذه الأرباح أهمية كبيرة لمواجهة مختلف المخاطر التي تحدث للمصرف حتى يستطيع البقاء في دائرة المنافسة وتقديم الخدمات والبقاء في دنيا الاعمال، إذ تعد هذه الأرباح الخط الدفاعي ضد المخاطر المتنوعة التي يتعرض لها المصرف ومن أهمها مخاطر الائتمان ومخاطر الاستثمار ومخاطر التصفية ومخاطر الاختلاس ومخاطر سعر الفائدة وغيرها من المخاطر.

٢- بما أن هدف المصرف التجاري تحقيق الأرباح فان هذه الأرباح مهمة لأصحاب المشروع فهي حتماً تزيد من قيمة ثروتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات.

٣- تعد الأرباح مصدراً ضرورياً للحصول على رأس المال اللازم في المستقبل ويتم ذلك من خلال ثلاث طرائق:

- من خلال اعادة استثمار الأرباح المتحققة بصفة مستمرة، وهو يعد وسيلة من وسائل التمويل الذاتي.
- تعد الربحية وسيلة لتنمية رأس المال، عن طريق جذب وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في أسهم المصرف عندما يكون لدى المصرف رغبة في زيادة رأس ماله.
- إن الأرباح المحققة تزيد من ثقة المساهم في المصرف المساهم فيه وذلك من خلال حصوله على عائد مقبول ومجزي.

٤- إن الأرباح المحققة هي مقياس لأداء وعمل الإدارة والمجهودات التي بذلتها في سبيل تحقيق هذه الأرباح.

٥- إن الأرباح المحققة تزيد من ثقة المودعين بالمصارف والمستثمرين المرتقبين.

٦- إن تحقيق الأرباح تعد بمثابة مؤشرات قوية للجهات الرقابية، إذ تدل على أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

٧- تعد الربحية أداة مهمة في كشف نقاط القوة للمصرف ونقاط الضعف في تحديد مدى تقدم المصرف في دنيا الأعمال، فالأداء المالي الجيد يعد عامل مهم لاستمرار المصرف في بيئة ذات تنافسية عالية.

٨- تمنح الربحية القدرة للمصرف في تحقيق الاهداف الاستراتيجية، تلك المتعلقة بالتطوير والنمو والتوسع في منح خدمات مالية جديدة بما يتلائم مع التطورات الحالية في المجتمع وبما يلبي حاجات الزبائن الحاليين والمرتقبين.

**خامساً. مؤشرات قياس الربحية:** إن تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيس للمصارف التجارية وإن لهذه الأرباح المحققة العديد من المؤشرات التي تستخدم لتقييمها وقياسها التي تسمى بمؤشرات الربحية، وأبرز هذه المؤشرات كالاتي:

١- **معدل العائد على حق الملكية (Return on Equity (ROE** : يستخدم هذا المؤشر لقياس معدل العائد الذي ينتج عن الاستثمار لأموال الملاك، وإن ارتفاع هذا المؤشر دليل على الأداء الفعال والكفوء للإدارة، ويدل أيضاً الارتفاع لهذا المؤشر على المخاطر الكبيرة المنعكسة من زيادة الرفع المالي، أما انخفاض هذا المؤشر فيدل على التمويل المتحفظ من القروض ويحسب من خلال المعادلة التالية (الكروي، ٥، ٢٠٠٩):

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حصة الملكية}} \times 100 \dots (7)$$

٢- **معدل العائد على الموجودات (Return on Assets (ROA**: يمثل هذا المؤشر قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها، ويسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار (Return on Investments) وأن ارتفاع هذا المؤشر يشير الى كفاءة الإدارة في استثمار الاموال وتخفيض حجم الانفاق التشغيلي بكفاءة، ويتم حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية (فخري، قادر، ٢٠١٦، ٣٧٤).

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \dots (8)$$

٣- **معدل العائد على الودائع Return on Deposit**: يدل هذا المؤشر على النجاح المتوقع للإدارة في استغلال الاموال المتأتية من الودائع التي بحوزة المصرف أو تمكن من اقتناءها اثناء عمله ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية (أبو حمد، قدوري، ٢٠٠٥، ٣٥٢):

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100 \dots (9)$$

٤- **معدل العائد على الاموال المتاحة (Return on Total Resources)**: يعتبر من المؤشرات المهمة لقياس كفاءة الادارة في المصرف وقدرتها في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة لديها للقيام بالأنشطة المتنوعة إذ إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يشير الى كفاءة المصرف وقدرته على تحقيق أفضل العوائد الناتجة عن الاستثمار الامثل للموجودات، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية (الكروي، ٢٠٠٩، ٦):

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الودائع + حة، الملكية}} \times 100 \dots (10)$$

### المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

يعد هذا المبحث استكمالاً للجانب النظري، إذ سيتم دراسة أثر (المرونة المالية) كمتغير مفسر بمؤشراته المختارة على (الربحية المصرفية) كمتغير معتمد بمؤشراته المختارة ايضاً، وجاء هذا المبحث مقسماً الى ثلاث محاور وكالاتي:

**المحور الاول. وصف متغيرات البحث:** اشتمل البحث على سبعة متغيرات، أربعة متغيرات معتمدة (تابعة) وثلاثة متغيرات مفسرة (مستقلة)، وكما هو مبين في الجدول رقم (١)، وتم استخدام البرمجية الجاهزة (EViews V10) في اجراء اختبارات البحث وتحليل الانحدار.

## الجدول رقم (١) متغيرات الدراسة

توصيفه	اسم المتغير	رمز المتغير	ت
متغيرات معتمدة	معدل العائد على حق الملكية	Y1	-١
	معدل العائد على الموجودات	Y2	-٢
	معدل العائد على الودائع	Y3	-٣
	معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف	Y4	-٤
متغيرات مفسرة	مضاعف حق الملكية	X1	-٥
	نسبة الرصيد النقدي	X2	-٦
	نسبة الاحتياط القانوني	X3	-٧

المصدر : من إعداد الباحثان

**المحور الثاني. نبذة بسيطة عن المصارف عينة البحث:** تكونت عينة البحث من عدد من المصارف التجارية الخاصة والبالغ عددها (٩) مصارف من مجموع (٢٤) مصرف عراقي خاص هي (المصرف التجاري العراقي، ومصرف الائتمان العراقي، ومصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ومصرف سومر التجاري، ومصرف بغداد، ومصرف المنصور للاستثمار، والمصرف الأهلي العراقي، والمصرف المتحد للاستثمار، ومصرف عبر العراق للاستثمار) وهي تمثل نسبة (٣٧,٥%) من مجتمع البحث المتمثل بالمصارف التجارية الخاصة، وكما مبين في الجدول (٢) ادناه:

## الجدول رقم (٢)

اسم المصرف	الرمز المصرف	سنة تأسيس المصرف	رأس المال في بداية التأسيس المصرف د.ع	رأس المال الحالي للمصرف
المصرف المتحد	BUND	١٩٩٤	١٠٠٠ مليون دينار	٣٠٠ مليار دينار عراقي
مصرف سومر	BSUC	١٩٩٩	٤٠٠ مليون دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي
مصرف عبر العراق	BTRI	٢٠٠٦	٥٦,٥ مليار دينار	٢٦٤ مليار دينار عراقي
مصرف الموصل	BMFI	٢٠٠١	مليار واحد	٢٥٢٥٠٠ مليار دينار عراقي
مصرف بغداد	BBOB	١٩٩٢	١٠٠ مليون دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي
مصرف التجاري العراقي	BCOI	١٩٩٢	١٥٠ مليون دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي
مصرف المنصور	BMNS	٢٠٠٥	٥٥ مليار دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي
مصرف الائتمان العراقي	BROI	١٩٩٨	٢٠٠ مليون دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي
المصرف الأهلي	BNOI	١٩٩٥	٤٠٠ مليون دينار	٢٥٠ مليار دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠).

**المحور الثالث. اختبار أثر المرونة المالية في الربحية:** سيجري في هذه المحور اختبار تحليل أثر المرونة المالية في الربحية للمصارف العراقية الخاصة عينة البحث للمدة من (٢٠١٥-٢٠٢٠)، وكالاتي:

١- اختبار أثر المرونة المالية في الربحية المصرفية المتمثلة (بمعدل العائد على حق الملكية): سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير؛ وذلك بسبب وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية وان متغير الأخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

$$Y1 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

(Y1) = معدل العائد على حق الملكية

(a) = تمثل ثابت معادلة الانحدار الخطية.

(b1) = مقدار التغير في (Y1) عندما تتغير (X1) بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات المتغيرات

الآخرى المستقلة.

### الجدول رقم (٧)

#### أثر (المرونة المالية) المتغيرات المفسرة في العائد على حق الملكية

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7141	0.366307	0.283163	0.103725	C
0.0000	6.583322	0.001130	0.007437	X1
0.0067	2.711236	0.009272	0.025137	X2
0.0037	-2.906066	0.010948	-0.031816	X3
Robust Statistics				
0.257197	Adjusted R-squared	0.299243	R-squared	
0.657688	Adjust Rw-squared	0.657688	Rw-squared	
128.9312	Schwarz criterion	120.1926	Akaike info criterion	

0.844632	Scale	80.59693	Deviance
0.000000	Prob.	55.79955	F- statistic
Non-robust Statistics			
2.808310	S.D. dependent var	2.011481	Mean dependent var
316.0123	Sum squared resid	2.514010	S.E. of regression

المصدر : اعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج (Eviews 10)

توضح النتائج التي ظهرت في الجدول أعلاه بعض الاشياء التي يمكن ملاحظتها، فمن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA)، تبين أن النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob.(F-statistic)) التي بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). وأيضاً هناك أثر طردي ومعنوي للمتغير (X1) والذي يمثل النسبة التي تساهم بها حق الملكية في تمويل موجودات المصرف، في المتغير (التابع) (Y1) والذي يمثل العائد الناتج من استثمار أموال المالكين؛ وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٧٤٣٧)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥).

وهناك أيضاً أثر طردي ومعنوي للمتغير (X2) التي تمثل نسبة الرصيد النقدي الذي يملكه المصرف بأشكال مختلفة، في المتغير المعتمد (Y1) والذي يمثل العائد الناتج من استثمار أموال المالكين، بمعنى كلما زادت نسبة الرصيد النقدي أدى ذلك إلى زيادة في معدل العائد على حق الملكية، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.025137)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (0.0067) وهي أقل من (٠,٠٥). في حين أن هناك أثر عكسي ومعنوي للمتغير (X3) في المتغير المعتمد (Y1)، هذا يعني كلما ارتفعت نسبة الاحتياطات القانونية لدى البنك المركزي أدى ذلك إلى انخفاض نسبة العوائد الناتجة من استثمارات أموال المالكين، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (-0.031816)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٣٧) وهي أقل من (٠,٠٥). فمن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد الحصين (Rw-squared) يمكننا القول إن (٦٥%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (Y1)، سببه المتغيرات المفسرة التي تمثل (X1)، (X2)، (X3)، أما النسبة المتبقية وهي (٣٥%) سببها متغيرات مفسرة لم تدخل ضمن النموذج المدروس فضلاً عن المتغيرات العشوائية.

٢- اختبار أثر المرونة المالية في الربحية المصرفية والمتمثل (بمعدل العائد على الموجودات): سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares)

عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير؛ وذلك بسبب وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية وإن متغير الأخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

$$Y_2 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

(Y2) = معدل العائد على الموجودات.

(a) = يمثل ثابت معادلة الانحدار الخطية.

(b1) = مقدار التغير في (Y2) عندما تتغير (X1) بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

### الجدول رقم (٨)

#### أثر المتغيرات المفسرة في معدل العائد على الموجودات

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6670	0.430223	0.124777	0.053682	C
0.0037	2.906389	0.000498	0.001447	X1
0.0000	4.140665	0.004086	0.016917	X2
0.0016	-3.162341	0.004824	-0.015256	X3
Robust Statistics				
0.240815	Adjusted R-squared	0.283788	R-squared	
0.620026	Adjust Rw-squared	0.620026	Rw-squared	
126.1440	Schwarz criterion	117.0841	Akaike info criterion	
0.382626	Scale	16.13187	Deviance	
0.000000	Prob.	41.71210	F- statistic	
Non-robust Statistics				
1.178688	S.D. dependent var	0.784444	Mean dependent var	
68.12434	Sum squared resid	1.167256	S.E. of regression	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

تشير النتائج التي ظهرت في الجدول أعلاه ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) إن النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob.(F-statistic)) والتي بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). وإن هناك أثراً طردياً ومعنوياً للمتغير (X1) والذي يمثل مساهمة حق الملكية في تمويل موجودات المصرف، في المتغير المعتمد (Y٢) والذي يشير إلى الأموال المتولدة من الموجودات التي يمتلكها المصرف، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.001447)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٣٧) وهي أقل من (٠,٠٥). وأيضاً يوجد أثرٌ طرديٌّ ومعنويٌّ للمتغير (X2) الذي يمثل مقدار الأموال التي يمتلكها المصرف بأشكالها المختلفة، في المتغير المعتمد (Y٢) والذي يمثل الاموال المتولدة من الموجودات التي يمتلكها المصرف، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.016917)، وهذا الأثر معنويٌ بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥).

كما أن هناك أثرٌ عكسيٌّ ومعنويٌّ للمتغير (X3)، في المتغير المعتمد (Y٢)، هذا يعني كلما ارتفعت نسبة الاحتياطات القانونية التي يفرضها البنك المركزي على المصارف تتخفض نسبة الأرباح المتولدة من الاستثمارات، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.015256)، وهذا الأثر معنويٌ بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠١٦) وهي أقل من (٠,٠٥). فمن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد الحصين (Rw-squared) يمكننا القول إن (٦٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل العائد على الموجودات Y2) سببه المتغيرات المفسرة والتي تمثل (X1)، (X2)، (X3)، اما النسبة المتبقية وهي (٣٨%) سببها متغيرات مفسرة لم تدخل ضمن النموذج المدروس فضلاً عن المتغيرات العشوائية.

٣- اختبار أثر المرونة المالية في الربحية المصرفية والمتمثل (بمعدل العائد على الودائع): سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير؛ وذلك بسبب وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ Heteroskedasticity، كذلك مشكلة ان الاخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي، والنتائج موضحة في الجدول ادناه:

$$Y3 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

(Y3) = معدل العائد على الودائع.

(a) = تمثل ثابت معادلة الانحدار الخطية.

(b1) = مقدار التغير في (Y3) عندما تتغير (X1) بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

### الجدول رقم (٩)

#### أثر (المرونة) المتغيرات المستقلة في معدل العائد على الودائع

Dependent Variable: Y3				
Method: Robust Least Squares				
Date: 07/23/21 Time: 22:42				
Sample: 1 54				
Included observations: 54				
Method: M-estimation				
M settings: weight=Bisquare, tuning=4.685, scale=MAD (median centered)				
Huber Type I Standard Errors & Covariance				
Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5838	0.547782	0.224464	0.122957	C
0.0183	2.360164	0.000895	0.002113	X1
0.0000	10.29704	0.007350	0.075679	X2
0.0000	-8.849434	0.008679	-0.076802	X3
Robust Statistics				
0.235888	Adjusted R-squared	0.279140	R-squared	
0.794361	Adjust Rw-squared	0.794361	Rw-squared	
134.1246	Schwarz criterion	123.6076	Akaike info criterion	
0.828551	Scale	81.12231	Deviance	
0.000000	Prob	127.7994	F- statistic	
Non-robust Statistics				
3.433267	S.D. dependent var	2.185741	Mean dependent var	
618.9402	Sum squared resid	3.518352	S.E. of regression	

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج (Eviews v10)

تشير النتائج التي ظهرت في الجدول أعلاه ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) إن النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob.(F-statistic)) التي بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). وان هناك أثر طردي ومعنوي للمتغير (X1) والذي يمثل نسبة مساهمة حق الملكية في تمويل موجودات المصرف، في المتغير المعتمد (Y3) والذي يمثل الأرباح التي يحققها المصرف من الودائع التي يملكها، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.002113)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي

ظهرت مساوية إلى (٠,٠١٨٣) وهي أقل من (٠,٠٥). كما يوجد أثر طردي ومعنوي للمتغير (X2) والذي يمثل مقدار النقد الذي يملكه المصرف بأشكاله المختلفة، في المتغير المعتمد (Y3) والذي يمثل الأرباح المتحققة من الودائع التي يملكها المصرف، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.075679)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). وأيضاً هناك أثر عكسي ومعنوي للمتغير، (X3)، في المتغير المعتمد (Y3)، هذا يعني كلما زادت نسبة الاحتياطيات القانونية التي يلزم بها البنك المركزي انخفضت الأرباح المتحققة من الودائع، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (-0.076802)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). فمن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد الحصين (Rw-squared) يمكننا القول إن (٧٩%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (Y3)، سببها المتغيرات المفسرة التي تمثل (X1)، (X2)، (X3)، أما النسبة المتبقية وهي (٢١%) سببها متغيرات مفسرة لم تدخل ضمن النموذج المدروس فضلاً عن المتغيرات العشوائية.

٤- اختبار أثر المونة المالية في الربحية المصرفية والمتمثل (بمعدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف): سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الحصينة (Robust Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير؛ وذلك بسبب وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية وإن متغير الأخطاء لا يتبع التوزيع الطبيعي والنتائج موضحة في الجدول أدناه:

$$Y4 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + b_3X_3$$

(Y4) = معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف.

(a) = تمثل ثابت معادلة الانحدار الخطية.

(b1) = مقدار التغير في (Y4) عندما تتغير (X1) بمقدار وحدة واحدة بافتراض ثبات المتغيرات

المستقلة الأخرى.

## الجدول رقم (١٠)

## أثر المتغيرات المفسرة في معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف

Prob.	z-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7304	0.344649	0.126447	0.043580	C
0.0001	3.926736	0.000504	0.001981	X1
0.0000	5.771347	0.004140	0.023895	X2
0.0000	-5.046253	0.004889	-0.024671	X3
Robust Statistics				
0.258199	Adjusted R-squared	0.300188	R-squared	
0.712047	Adjust Rw-squared	0.712047	Rw-squared	
137.8432	Schwarz criterion	128.5594	Akaike info criterion	
0.372202	Scale	16.88553	Deviance	
0.000000	Prob.	59.82929	F- statistic	
Non-robust Statistics				
1.353381	S.D. dependent var	0.915741	Mean dependent var	
89.71575	Sum squared resid	1.339520	S.E. of regression	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى مخرجات برنامج (Eviews v10)

توضح النتائج التي ظهرت في الجدول أعلاه ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) إن النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (F-) Prob. (statistic) التي بلغت (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). وإن هناك أثر طردي ومعنوي للمتغير (X1) والذي يمثل نسبة (مساهمة حق الملكية في تمويل موجودات المصرف)، في المتغير المعتمد (Y٤) والتي تمثل الأرباح المتحققة من الأموال المتوفرة لدى المصرف، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.001981)، وهذا الأثر معنوي بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى

(٠,٠٠٠١) وهي أقل من (٠,٠٥). كما يوجد أثرٌ طرديٌّ ومعنويٌّ للمتغير (X2) التي تمثل مقدار النقد الذي يملكه المصرف بأشكاله المختلفة، في المتغير المعتمد (Y٤)، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.023895)، وهذا الأثر معنويٌّ بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). هناك أيضاً أثرٌ عكسيٌّ ومعنويٌّ للمتغير (X3)، في المتغير المعتمد (Y٤) أي أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على المصارف أدى ذلك إلى انخفاض الأرباح المتحققة من الأموال المختلفة التي يمتلكها المصرف، وذلك بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية إلى (0.024671)، وهذا الأثر معنويٌّ بدلالة القيم الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية إلى (٠,٠٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥). هذا ومن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد الحصين (Rw-squared) يمكننا القول إن (٧١%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف Y4)، سببه المتغيرات المفسرة التي تمثل (X1)، (X2)، (X3)، أما النسبة المتبقية وهي (٢٩%) سببها متغيرات مفسرة لم تدخل ضمن النموذج المدروس فضلاً عن المتغيرات العشوائية.

### الاستنتاجات والمقترحات

#### أولاً. الاستنتاجات:

- ١- للمرونة المالية أهمية كبيرة بوصفها أحد طرق المعالجة التي تمكن المصارف من مواجهة المشاكل التي تعترضها وتمكنها من الاستمرار في تادية انشطتها المختلفة.
- ٢- إن المصارف التي تتمتع بمرونة مالية عالية لديها قدرة أكبر على مواجهة الأزمات التي تعصف بالنظام المصرفي ككل مقارنة بالمصارف الأخرى لأن احتمالية حصولها على مصادر الأموال تكون أكبر من بقية المصارف على الرغم من صعوبة الحصول على الأموال في تلك الأوقات.
- ٣- يوجد أثر معنوي للمرونة المالية (مضاعف حق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني) في الربحية المصرفية متمثلة ب (معدل العائد على حق الملكية).
- ٤- يوجد أثر معنوي للمرونة المالية (مضاعف حق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني) في الربحية المصرفية (معدل العائد على الموجودات).
- ٥- يوجد أثر معنوي للمرونة المالية (مضاعف حق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني) في الربحية المصرفية (معدل العائد على الودائع).
- ٦- يوجد أثر معنوي للمرونة المالية (مضاعف حق الملكية، نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني) في الربحية المصرفية (معدل العائد على الاموال المتاحة للتوظيف).

## ثانياً. المقترحات:

- ١- يتوجب على المصارف المبحوثة القيام بمراجعة مستمرة لمرونتها المالية من خلال المؤشرات المعتمدة في قياسها لأن ذلك يجنبها الوقوع المفاجئ في الأزمات والمشاكل المختلفة.
- ٢- يتوجب على المصارف التي تتمتع بمرونة مالية عالية استغلال تلك المرونة وعدم الإفراط بها من خلال تكديس مصادر الأموال لأغراض دعم السيولة بعيداً عن منح الائتمان والقيام بالاستثمارات مما يؤدي إلى الإضرار بالربحية لأن العلاقة بين الاثنين عكسية.
- ٣- يتوجب على المصارف تبني مدخل جديد لاستخدامات الأموال بحيث يتم توجيه الجزء الأكبر نحو دعم الربحية؛ لان المرونة المالية تمكن المصارف من الحصول على مصادر الأموال المختلفة مما يعني أنها في مأمن من مخاطر السيولة.
- ٤- ينبغي على المصارف العراقية الخاصة الالتزام بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي فيما يخص الاحتياطي القانوني، وحجم الائتمان ونوعيته؛ لأن تلك التعليمات من شأنها ان تحافظ على مستوى معين من المرونة المالية وكذلك المساهمة بعدم تعرض المصرف للإفلاس.
- ٥- من الضروري أن يقوم كل مصرف بإنشاء محفظة مختلفة من القروض والتسهيلات الائتمانية؛ لأن ذلك من شأنه ان يمنح المصرف مرونة أكثر، فضلاً عن تنويع مصادر الأرباح وزيادتها وكسب المزيد من الزبائن وتقليل المخاطر.
- ٦- ضرورة قيام الباحثين بإجراء دراسات أخرى تأخذ على عاتقها دراسة العلاقة بين المرونة المالية وقيمة المصارف، أو إجراء نفس الدراسة الحالية مع توسيع عينة الدراسة لتشمل المصارف العراقية والعربية والمقارنة بينهما.

## المصادر

### أولاً. المصادر العربية:

- ١- أبو حمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، ٢٠٠٥، "إدارة المصارف"، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الجزء الأول، ط١، جامعة الموصل.
- ٢- أبو زعيتر، باسل جبر حسن، ٢٠٠٦، "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (٢٠٠٤-١٩٩٧)"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة - الجامعة الإسلامية في غزة.
- ٣- الجبوري، حيدر جاسم عبيد، الطائي، يوسف، حجيم، سلطان، ٢٠٢٠، "المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي (دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية)"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١٤، العدد ٣، العراق.

- ٤- الشيخ، فهمي مصطفى، ٢٠٠٨، "التحليل المالي"، الجزء الاول، ط١، رام الله، فلسطين.
- ٥- الطائي، سجي فتحي محمد، عبد الهادي، شيماء وليد، ٢٠١٣، "قياس مستويات ربحية المصارف الإسلامية وتحليلها في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة البركة المصرفية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)"، مجلة تكريت للإدارة والعلوم الاقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢٨، العراق.
- ٦- عبد الرحيم، محمد عبدالرحيم، ٢٠١٨، "السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني (في الفترة من ٢٠٠٥م - ٢٠١٥م)"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة افريقيا العالمية، السودان.
- ٧- علي، محمود فهد عبد، ٢٠٠٨، أثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية، "المجلة العراقية للعلوم الإدارية"، المجلد ٤، العدد ٢١، العراق.
- ٨- فخري، سامر محمد، قادر، اسو بهاء الدين، ٢٠١٦، "مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، العراق.
- ٩- الكروي، بلال نوري سعيد، ٢٠٠٩، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة-دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد"، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد ٦، العدد ٢٤، العراق.
- ١٠- الموسوي، حيدر يونس، الخفاجي، آيات حسني، ٢٠٢٠، "قياس العلاقة السببية للمرونة المالية و المخاطر المصرفية دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ٣٣، العراق.

### ثانياً. المصادر الأجنبية:

- 1- Abdel Hamid,A.S., & Bandar,N.Y., 2017, "Liquidity risk and its impact on the profitability of Islamic banks (Applied research in a sample of Iraqi Islamic banks for the period 2011 - 2015)", Tikrit Journal of Administration & Economic Sciences/Vol.4 /No.40 / 2017.
- 2- Bancel, F., & Mittoo, U.R., 2011، Focus on Financial Flexibility, Bankers, Markets and investors", Escp Euroop, 60-65.
- 3- Cheryta , A.M., Moeljadi, & Indrawati,N.K., 2017 ,"The Effect of Leverage, Profitability, Information Asymmetry, Firm Size on Cash

- Holding and Firm Value of Manufacturing Firms Listed at Indonesian Stock Exchange", **International Journal of Research in Business Studies and Management Volume 4, Issue 4, 2017, PP 21-31.**
- 4- Denis, David J., 2011," Financial flexibility and corporate liquidity," **Journal of Corporate Finance,17, 667-674.**
  - 5- Gamba, A. & Triantis, AL., 2007, "The Value of Financial Flexibility", Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=677086>.
  - 6- Graham, J.R., Campbell, R. & Harvey, 2001," The theory and practice of corporate finance: evidence from the field", **Journal of Financial Economics 60, 187–243.**
  - 7- Güngör, Bener, 2007,"Türkiye’de Faaliyet Gösteren Yerel ve Yabancı Bankaların Kârlılık Seviyelerini Etkileyen Faktörler", **İşletme ve Finans Dergisi 258: 41–61**
  - 8- Mighani, H., 2010,"Investigating the Relationship between Financial Flexibility and Capital Structure Decisions", MSc, Thesis, **Islamic Azad University, Arak Branch.**
  - 9- Rüdiger, Fahlenbrach, Kevin Rageth, & René M., Stulz, 2020," How valuable is financial flexibility when revenue stops? Evidence from the COVID-19 crisis" , **Dice Center WP 2020-07 Fisher College of Business WP 2020-03-07 June .**
  - 10- Shah,R.B ,Haldar,A. & Rao,S.V.D.N., 2014, " Economic value added: a financial flexibility tool", **Corporate Ownership & Control / Volume 12, Issue 1, 2014, Continued – 8.**
  - 11- Vaan, R., 2011," The relationship between financial flexibility and firm value", Thesis, **University of Tilburg.**
  - 12- wara, R.K., 2015, "The Relationship between Financial Flexibility and Dividend Payouts: A Case of Listed Firms in Kenya", **European Journal of Business and Management, ISSN 2222-1905 (Paper) ISSN 2222-2839 (Online), Vol.7, No.3.**